

فعالية السياسة النقدية في ضبط متغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر (2000.2020)

The effectiveness of monetary policy in controlling the variables of the kaldor magic square in Algeria (2000-2020)

موسى بوشنب*

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس . الجزائر

m.boucheneb@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2022/10/13.

تاريخ القبول للنشر: 2022/09/27

تاريخ الاستلام: 2022/08/06.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكالدور وإبراز مدى مساهمتها في ضبط تلك المتغيرات في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020). وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2020) كانت فعالة في تحقيق هدف الاستقرار في المستوى العام للأسعار في حين بقيت عاجزة عن تحقيق هدف الرفع من معدل النمو الاقتصادي تخفيض معدلات البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والتي تبقى مرتبطة بتغيرات الوضع الدولي ولا سيما تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية. الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، المربع السحري لكالدور، النمو الاقتصادي، التضخم، ميزان المدفوعات. تصنيف: JEL: E52؛ E31؛ E65.

Abstract:

The aim of this study is to determine the effects monetary policy on the Kaldor magic square variables, as well as to highlight the extent to which it contributes to the control of these variables in Algeria during the period (2000-2020).

The study concluded with many results, the most important of them is that the monetary policy in Algeria during the period (2000-2020) was only Effective in reaching the goal of stability in the general, price level, while it remained unable to achieve the goal of raising the rate of economic growth, reducing unemployment rates and achieving, balance of payments, which remains linked to changes in the international situation, especially the fluctuations in oil prices in world markets.

Keywords: monetary policy, Kaldor's magic square, economic growth, inflation, balance of payments.

Jel Classification Codes: E52, E31, E65.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تمثل السياسة النقدية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تقوم بتنفيذها السلطات النقدية لتحقيق أهدافها المرسومة، وتبرز أهمية هذه السياسة في أوقات الأزمات الاقتصادية لما تتميز به من قدرة عالية على التكيف وبسرعة فائقة مع مختلف الأوضاع الاقتصادية.

عرفت السياسة النقدية في الجزائر عدة مراحل وتطورات كانت بدايتها صدور قانون النقد والقرض 10/90 الذي أعاد لبنك الجزائر صلاحياته من حيث الرقابة والإشراف على البنوك التجارية، ليليه بعد ذلك الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض والذي عزز من استقلالية بنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية، وصولاً إلى الأمر 04/10 المعدل والمتمم للأمر 11/03، وقد جاءت هذه القوانين والتشريعات في مجملها لتعطي صلاحيات أوسع لبنك الجزائر في استهداف التضخم كهدف صريح للسياسة النقدية دون إهمال الأهداف الأخرى للسياسة الاقتصادية كهدف النمو الاقتصادي، الرفع من مستوى التشغيل وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، هذه الأهداف مجتمعة تمثل متغيرات المربع السحري لكالدور التي يمكن إدراكها عن طريق سياسة نقدية فعالة.

1.1. إشكالية البحث:

على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت السياسة النقدية في ضبط متغيرات المربع السحري لك الدور في الجزائر خلال الفترة 2000-2020؟.

2.1. فرضيات البحث:

للإجابة عن الإشكالية العامة للبحث تمت صياغة الفرضيات التالية:

- تؤثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكالدور عن طريق تأثيرها على عرض النقد ومعدل الفائدة؛
- ساهمت السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000.2020) بشكل فعال في ضبط متغيرات المربع السحري لكالدور.

3.1. أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف البحث فيما يلي:

- التعريف بالسياسة النقدية والمربع السحري لكالدور؛
- معرفة آلية تأثير السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكالدور؛
- معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في ضبط متغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000.2020).

4.1. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يبحث في مدى فعالية السياسة النقدية في ضبط المتغيرات المشكلة للمربع السحري لكالدور وذلك بإسقاطها على حالة الجزائر خلال الفترة (2000.2020).

5.1. منهج البحث:

تم الاعتماد في إجراء هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي في استعراض الملامح الأساسية للسياسة النقدية والمربع السحري لكالدور، من خلال الاعتماد على الكتب والمجلات والتقارير المتعلقة بالسياسة النقدية، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي من خلال البيانات والجداول في الجزء التطبيقي.

6.1. هيكل البحث:

لقد تم تقسيم هذا البحث إلى المحورين التاليين:

• مفهوم السياسة النقدية وأثرها على متغيرات المربع السحري لكالدور؛

• مدى فعالية السياسة النقدية في ضبط متغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000.2020).

2. مفهوم السياسة النقدية وأثرها على متغيرات المربع السحري لكالدور:

تعتبر السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تتبعها السلطات النقدية لضبط متغيرات المربع السحري لكالدور الذي يعطينا صورة عن أهداف السياسة الاقتصادية ووضعية الاستقرار الاقتصادي.

1.2 مفهوم السياسة النقدية:

يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها: مجموع القرارات والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لتغيير عرض النقود ومعدل الفائدة بما يؤثر على المستوى العامل لأسعار والدخل الوطني. (Jacquemin, 2001, p. 86) وذلك بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تتمثل أساسا في الرفع من معدل النمو الاقتصادي، تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، الرفع من مستوى العمالة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

2.2 أثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكالدور:

تكون السياسة النقدية فعالة إذا استطاعت تحقيق الأربعة أهداف المشار إليها في ما يصرح عليه بـ "مربع كالدور"، وهي الأهداف الأساسية الأربعة لأية سياسة اقتصادية قام بتصميمها نيكولاس كالدور سنة 1960، والتي أصبحت تعرف بـ "المربع السحري" الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس، يحتوي على الأهداف الأربعة الأساسية للسياسة الاقتصادية، وهي: هدف النمو، ويقاس بمعدل النمو في الناتج الداخلي الخام (PIB بالمئة)، وهدف معدل التوظيف والذي يقاس باستعمال النسبة المئوية للبطالة من مجموع السكان النشطين، وكذا هدف استقرار الأسعار، والذي يقاس بالنسبة المئوية للتضخم، بالإضافة إلى هدف استقرار الحسابات الخارجية، والذي يقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج الداخلي الخام (PIB). (راتول وكروش، 2014، الصفحات 91-92).

إذا كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعا، وكان هناك استقرار في المستوى العام للأسعار، وكانت هناك بطالة منخفضة، بالإضافة إلى كون رصيد ميزان المدفوعات الخارجي موجبا، فإن ذلك يوحى بأمثلية سير الاقتصاد الوطني، ويبين مدى فعالية السياسة النقدية المتبعة من طرف السلطات النقدية في ضبط متغيرات المربع السحري لكالدور. (لبزة وضيف الله، 2017، صفحة 203).

❖ أثر السياسة النقدية على استقرار المستوى العام للأسعار: تسعى السلطات النقدية إلى محاولة التقليل من التغيرات العنيفة في مستوى الأسعار لما لها من آثار سلبية على مستوى الدخل، الثروة وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية وبالتالي على أداء الاقتصاد ككل. (عبد الله و الخليل، 2006، صفحة 328) ويمكن للسياسة النقدية كبح آثار التضخم من خلال السياسة النقدية الانكماشية التي تعمل في مجملها على تقييد حجم الائتمان برفع كلفة الاقتراض التي تقلل من قدرة البنوك التجارية على منحها بهدف تخفيض الطلب الكلي.

❖ أثر السياسة النقدية على العمالة الكاملة: تساهم السياسة النقدية بدور هام في تحقيق العمالة الكاملة وتخفيض حجم البطالة، ففي حالة التي يكون فيها الاقتصاد دون مستوى العمالة الكاملة تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي الذي يساهم في رفع الطلب الفعال، فيزداد بذلك كل من الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد الوطني وبالتالي تنخفض معدلات البطالة.

❖ أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي تؤثر السياسة النقدية تأثيرا كبيرا على النمو الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها المباشر على معدل الفائدة ثم على قرارات ومستويات الاستثمار ثم على التشغيل والإنتاج والدخل الوطني، (سامي و محمود، 2010، صفحة 243) ففي حالة تخفيض البنك المركزي لمعدل إعادة الخصم أو نسبة الاحتياطي الإجمالي أودخوله للسوق المالي كمشتري للأوراق المالية، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة كمية النقود المعروضة في الاقتصاد وكذا زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنوك على النحو الذي يزيد من قدرتها على منح الائتمان، حيث تلجأ البنوك إلى تخفيض معدل الفائدة الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار والاستهلاك ومن ثم زيادة مستوى الطلب الكلي الذي يدفع بالمنتجين إلى الرفع من حجم الإنتاج نحو مستوى التشغيل التام، فيزداد بذلك مستوى الناتج الوطني والدخل الوطني وعلية ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

❖ أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات يمكن للسياسة النقدية معالجة العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، والذي يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض الذي ينجم عنه تقليل حدة الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار داخل الدولة مما يشجع الصادرات المحلية ويقلل الطلب على المنتجات الأجنبية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة على المستوى المحلي يؤدي إلى دخول المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية مما يساعد على معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

3. مدى فعالية السياسة النقدية في ضبط متغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000.2020):

تتوقف فعالية السياسة النقدية في ضبط متغيرات المربع السحري لكالدور، من خلال قدرتها على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، تحقيق التشغيل الكامل، تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع، وتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات.

1.3 مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (2000.2020):

مع مطلع الألفية الثالثة التي عرفت زيادة حجم الكتلة النقدية M_2 بسبب زيادة الأصول الخارجية الصافية وحجم القروض الموجهة للاقتصاد، قام بنك الجزائر بموجب الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض بإعادة ترتيب أهداف السياسة النقدية حيث أصبح هدف استقرار الأسعار يمثل الهدف النهائي لسياسة النقدية. وبموجب الأمر 04/10 المعدل والمتمم للقانون 11/03 المتعلق بالنقد والقرض الذي حدد التضخم كهدف صريح للسياسة النقدية، كنف بنك الجزائر من تدخلاته في السوق النقدية باستعمال عدة وسائل: (بنك-الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، أكتوبر 2008، صفحة 06) كالاختياطي الإجمالي، معدل إعادة الخصم، وسائل استرجاع السيولة وتسهيله الوديعة المغلقة للفائدة والتسهيلات الدائمة التي استخدمت كأحد الأدوات الجديدة للسياسة النقدية المستعملة في امتصاص فائض السيولة الهيكلية. وقد كان لهذه الأدوات دورا كبيرا في التحكم في فائض السيولة الهيكلية واستقرار معدل التضخم خلال الفترة المدروسة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

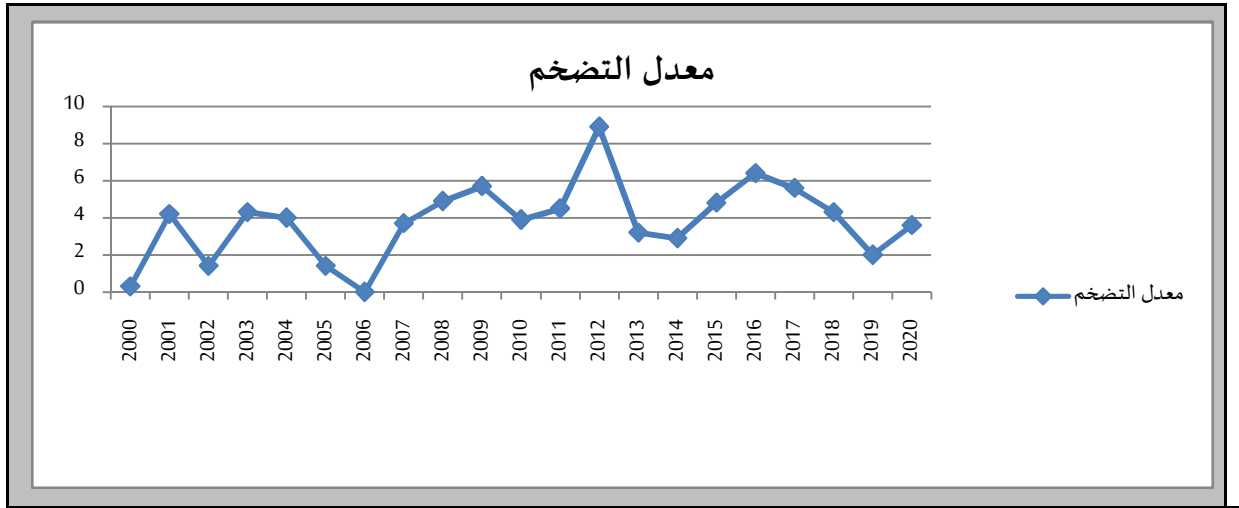
الجدول رقم (01): تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2020) الوحدة (النسبة المئوية %)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	4.3	4.0	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7	3.9
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	-
معدل التضخم	4.5	8.9	3.2	2.9	4.8	6.4	5.6	4.3	2.0	3.6	-

المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- Banque mondiale sur le site :www.banquemondiale.org (Consulte le 12_06_2022)

الشكل رقم (01): تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم (01)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن معدلات التضخم شهدت نوعاً من التذبذب خلال الفترة المدروسة حيث سجل سنة 2000 نسبة 0,3%، وهو أدنى معدل عرفته الجزائر منذ الاستقلال، ويعود هذا الانخفاض إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كالعامل على تقليص نفقات الموازنة العامة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية بالاعتماد على أساليب تمويل جديدة بدلاً من الإصدار النقدي المفرط وغيرها. لكن سرعان ما ارتفع سنة 2001 ليبلغ 4,2% وهذا راجع لنمو الكتلة النقدية M2 بنسبة 22,3%، لينخفض بعدها إلى 1,4% سنة 2002 بفعل تراجع معدل نمو الكتلة النقدية M2 إلى 17,3%، وخلال فترة تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005 - 2009) الذي انتهجت فيه الحكومة الجزائرية للسياسة المالية التوسعية سجل معدل التضخم 5,7% سنة 2009 كأقصى حد مقابل 1,4% سنة 2005 كأدنى حد. وباعتبار أن معدل التضخم المستهدف من طرف بنك الجزائر هو 3%، فنلاحظ من خلال الجدول أن معدل التضخم تجاوز هذا المعدل في بعض السنوات كسنة 2003، 2004، 2009، وذلك بسبب النمو الكبير في السيولة المصرفية، لكن سرعان ما تمكن بنك الجزائر من احتواء الوضع وامتصاص فائض السيولة المصرفية بفعل استحداثه لأدوات جديدة غير مباشرة للسياسة النقدية، كأداة استرجاع السيولة وتسهيله الوديعة المغلقة للفائدة. وقد عاد معدل التضخم مرة أخرى إلى الانخفاض سنة 2010 حيث بلغ 3,9%، ليرتفع سنة 2011 إلى 4,5% ثم إلى 8,9% سنة 2012 متجاوزاً في ذلك التضخم المستهدف في تلك السنة والتي قدرت نسبته 4%، ويرجع السبب في ذلك إلى الزيادة الكبيرة في حجم النفقات العامة الموجهة لاستكمال برامج دعم النمو من جهة، وارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد والزيادة في أجور موظفي الإدارة العمومية والتي ترتب عليها زيادة الطلب على السلع مما أدى إلى ارتفاع أسعارها من جهة أخرى. ومن أجل التحكم في السيولة النقدية وضبط معدل التضخم الذي بلغ ذروته سنة 2012، قام بنك الجزائر في تلك السنة برفع معدل الاحتياط بالإجباري إلى مستوى 12%.

فعالية السياسة النقدية في ضبط متغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر (2000.2020).

وهكذا، فقد بلغ قائما لاحتياطيّات الإيجابية 754.1 مليار دج في 2012 مقابل 569.86 مليار دج في 2011، مساهما بصفة فعلية في امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية (بنك، 2012، ص 98.99) وقد ساهمت الاداة الجديدة التي استحدثها بنك الجزائر في جانفي 2013، وهي استرجاع السيولة لـ 06 أشهر بمعدل فائدة قدره 1.5%، (لكصاسي، ديسمبر 2013) بدور كبير في تقليص أثر فائض السيولة على التضخم، وهو ما أدى إلى انخفاض معدل التضخم في 2013 إلى 3.2% ثم إلى 2,9% سنة 2014 مقابل 8.89% في 2012، محققا الهدف النهائي للسياسة النقدية المحدد من طرف مجلس النقد والقرض (التضخم المستهدف 4%). لكن سرعان ما عاد معدل التضخم نحو الارتفاع ليسجل 4,8% و 6,4% خلال سنتي 2015 و 2016 على الترتيب، ويعزى ذلك إلى النقائص في ضبط الاسواق وكذا إلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية. (بنك-الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، صفحة 08) واعتبارا من سنة 2018 عاد معدل التضخم من جديد نحو الانخفاض حيث سجل 4,3% و 2,0% و 3,6% خلال سنوات 2018 و 2019 و 2020 على التوالي، وهي نسب كلها أقل من معدل التضخم المستهدف والمقدر بـ 4%، ويرجع هذا الانخفاض في معدل التضخم إلى انخفاض بعض أسعار المنتجات الغذائية لاسيما المنتجات الفلاحية الطازجة.

2.3 مدى فعالية السياسة النقدية في تخفيض البطالة وخلق مناصب شغل (2000. 2020):

يمثل هدف التشغيل الهدف الثاني للسياسة النقدية في الجزائر، والذي يرتبط بشكل مباشر بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، لذا فإن عدم تحقيق هذا الأخير سينعكس بالسلب على هدف التشغيل مما يحمل السياسة النقدية انتكاسا آخر يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة، والتي بلغت مستواها القياسي سنة 2000 بمعدل وصل إلى 29,5% (بوزيدي، 1999، صفحة 102)، والجدول الموالي يوضح تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2000 - 2020).

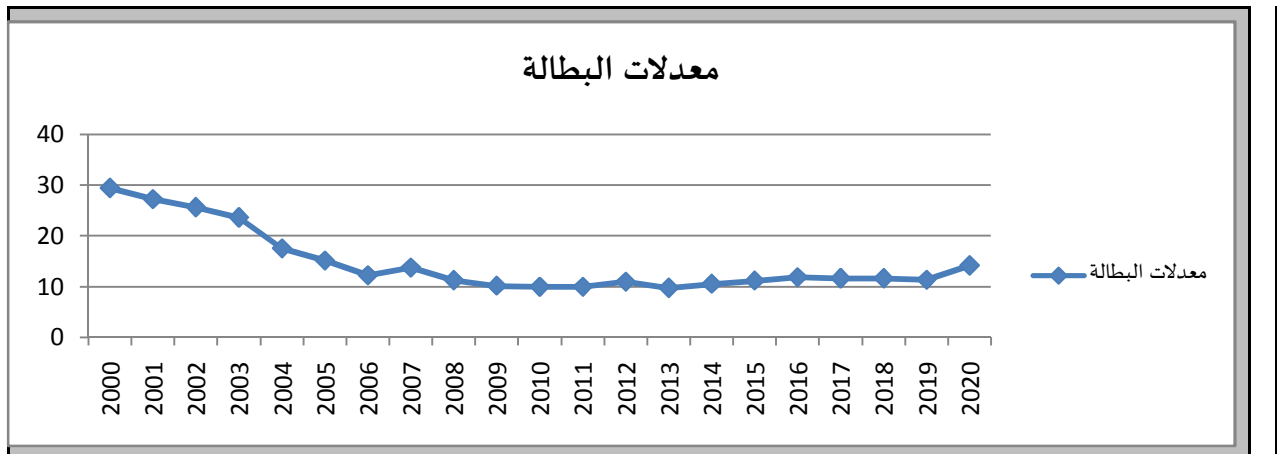
الجدول رقم (02): تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2000-2020). الوحدة: (النسبة المئوية %)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدلات البطالة	29.5	27.3	25.7	23.7	17.6	15.2	12.3	13.8	11.3	10.2	10.0	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السنوات	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
معدلات البطالة	10.0	11.0	09.8	10.6	11.2	11.9	11.7	11.7	11.4	14.2	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحث بناء على: الديوان الوطني للإحصائيات

- <https://www.ons.dz> (Consulte le 10-06-2022)

الشكل رقم (02): تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2000-2020).



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم (02).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن معدلات البطالة عرفت انخفاضا مستمرا في أغلب سنوات الفترة المدروسة، حيث انتقلت من 29,5% سنة 2000 إلى 28,44% سنة 2001 ثم 15,2% سنة 2005 لتصل إلى 10,2% سنة 2009، ويرجع ذلك إلى إطلاق الحكومة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، اللذان تمثل فيهما النظرية الكينزية (السياسة المالية) المرجع الأساسي لاحتواء البطالة من خلال تنشيط العجلة الاقتصادية بزيادة حجم المشاريع الاستثمارية، مما تؤكد الزيادة الكبيرة في حجم النفقات العامة طيلة فترة تنفيذ البرنامجين (2009-2001) بالإضافة إلى اعتماد الحكومة على سياسة توظيف جديدة رغم انخفاض الأجور فيها كعقود ما قبل التشغيل وعقود الإدماج المهني وعقود الشبكة الاجتماعية والتي تعتبر كلها عقود مؤقتة.

عادت معدلات البطالة نحو الارتفاع ابتداء من سنة 2012 حيث بلغت 11,0% لتسجل بعد ذلك تراجعا سنة 2013 حيث بلغت 9,8% لتواصل ارتفاعها من جديد لتصل إلى 11,7% سنة 2018، ويرجع ذلك إلى اتباع الجزائر سياسات تقشف انكماشية بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية، وما نجم عنها من تقليص للنفقات العمومية، وتقليل للاستثمار العمومي وتوقف عملية التوظيف في الوظائف العمومي وانحصاره في بعض القطاعات فقط. واستمرت معدلات البطالة في الارتفاع لتسجل سنة 2020، 14,2% مقابل 11,4% سنة 2019 وذلك بسبب فقدان السوق المحلية لنحو 51 ألف وظيفة سنة 2020 بسبب غلق المصانع ضمن القيود التي فرضتها جائحة كورونا، وعليه يمكن القول إن السياسة النقدية لم تتمكن من تحقيق هدف التشغيل خلال الفترة المدروسة، رغم الانخفاض المستمر لمعدلات البطالة، والذي يرجع أساسا إلى السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها السلطات الحكومية بإطلاق برامج اقتصادية ضخمة على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004-2001)، برنامج دعم النمو الاقتصادي (2009-2005) والبرنامج التكميلي للإنماء أو برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2014-2010)، إلى جانب صيغ التوظيف المذكورة سلفا، وهي كلها برامج تعتمد في مرجعيتها الفكرية على الفكر الكينزي في حل مشكلة البطالة.

3.3 مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي (2000 - 2020):

إن عدم فعالية السياسة النقدية في الرفع من مستوى التشغيل خلال الفترة المدروسة، جعل دورها منخفضا في تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع نظرا لعدة عوامل مهمة تتحكم في عملية النمو الاقتصادي من بينها الصدمات والتقلبات الداخلية والخارجية (مفتاح، 2004، صفحة 9) والجدول الموالي يوضح معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2020).

الجدول رقم (03): تطور معدلات النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2020).

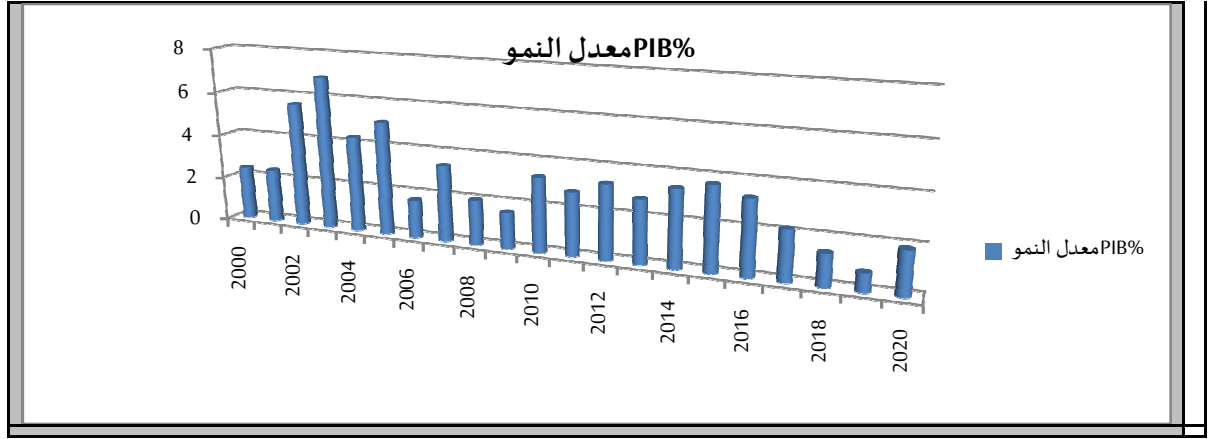
الوحدة: (النسبة المئوية %)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو PIB%	2.4	2.4	5.6	6.9	4.3	5.1	1.7	3.4	2.0	1.6	3.3
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	.
معدل النمو %PIB	2.8	3.3	2.8	3.4	3.7	3.3	2.2	1.4	0.8	1.9	.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على: الديوان الوطني للإحصائيات

- <https://www.ons.dz> (Consulte le 10-06-2022)

الشكل رقم (03): تطور معدلات النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2020).



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم 03

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن معدل النمو خلال الفترة المدروسة مر بعدة مراحل التي كانت تتماشى في مجملها مع مختلف البرامج الاقتصادية الضخمة التي تبنتها الحكومة الجزائرية مع مطلع الألفية الثالثة، فقد عرف معدل النمو الاقتصادي أثناء تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004) اتجاها تصاعديا حيث سجل أعلى قيمة له سنة 2003 بمعدل 6.9% ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة في حجم النفقات التي كانت موجهة لتشجيع الطلب الكلي، وقد ترتب عن هذا البرنامج توفير ما يقارب 850 ألف منصب شغل حيث خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري. وقد سجل معدل النمو الاقتصادي معدلات متفاوتة أثناء تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005 - 2009) الذي خصص له غلاف مالي ضخم بلغت قيمته 420320 مليار دينار جزائري، حيث سجل أعلى قيمة له سنة 2005 بمعدل 5.1% لكن سرعان ما أخذ في الانخفاض ليسجل أدنى قيمة له سنة 2009 بمعدل 1.6% وذلك بسبب تراجع نمو قطاع المحروقات عقب أزمة الرهن العقاري التي عرفها العالم اعتبارا من سنة 2008، ومع إطلاق الحكومة للبرنامج التكميلي للإنماء أو برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010 - 2014)، الذي خصص له غلاف مالي 2121400 مليار دينار جزائري، عاد معدل النمو الاقتصادي نحو الارتفاع ليسجل أعلى معدل له سنة 2014 بـ 3,4% وذلك بسبب تحسن أسعار البترول في الأسواق الدولية بعد الخروج التدريجي من الأزمة العالمية لسنة 2009، أما بالنسبة للفترة (2015 - 2020) والتي عرفت إكمال البرامج السابقة بإعطاء الأولوية للمنتوج الوطني من أجل التخلص من تبعية المحروقات، فقد عرفت عودة انخفاض مستوى النمو الاقتصادي ليسجل أدنى مستوى له سنة 2019 بمعدل 0.8% وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية وعليه، فإن النمو الاقتصادي في الجزائر تحكمه عوامل خارجية أكثر منها داخلية، بالنظر لانحصاره وبنسبة كبيرة في مجال واحد وهو قطاع المحروقات، وعلى هذا الأساس فإن ارتفاع معدلات النمو أو انخفاضها يكون مرهون بتقلبات الوضع الدولي ولاسيما تقلبات سعر البترول، الأمر الذي يجعل دور السياسة النقدية موجه نحو امتصاص فائض السيولة الزائدة لضبط معدلات التضخم وليس الرفع من معدل النمو الاقتصادي الذي يبقى رهينة تقلبات أسعار البترول في السوق الدولي.

4.3 مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات (2000-2020):

إذا كان وضع ميزان المدفوعات في الجزائر يخضع بالأساس إلى تغيرات الوضع الدولي كارتفاع وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية وتقلبات أسعار الصرف، فإن السياسة النقدية تبقى غير قادرة نسبيا على الحفاظ على استقراره (بلعزوزو طيبة، 2006)، والجدول الموالي يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2020).

الجدول رقم (04): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2020). الوحدة: (مليار دولار)

السنوات	سعر صرف دج مقابل الدولار	الميزان التجاري	ميزان المدفوعات
2000	75.26	12.3	7.57
2001	77.21	9.61	6.19
2002	79.68	6.7	3.66
2003	77.39	11.14	7.47
2004	72.06	14.27	9.25
2005	73.27	26.81	16.94
2006	72.64	34.06	17.73
2007	69.29	34.24	29.55
2008	64.58	41.24	37.04
2009	72.64	1.39	0.11
2010	74.39	18.20	15.32
2011	72.93	25.96	20.14
2012	77.53	20.16	12.05
2013	78.65	11.06	0.13
2014	80.56	0.59	5.88
2015	107.13	18.03	27.53
2016	110.52	20.12	26.03
2017	114.93	14.41	21.76
2018	118.29	7.46	15.82
2019	119.15	9.32	16.93
2020	132.13	13.62	16.57

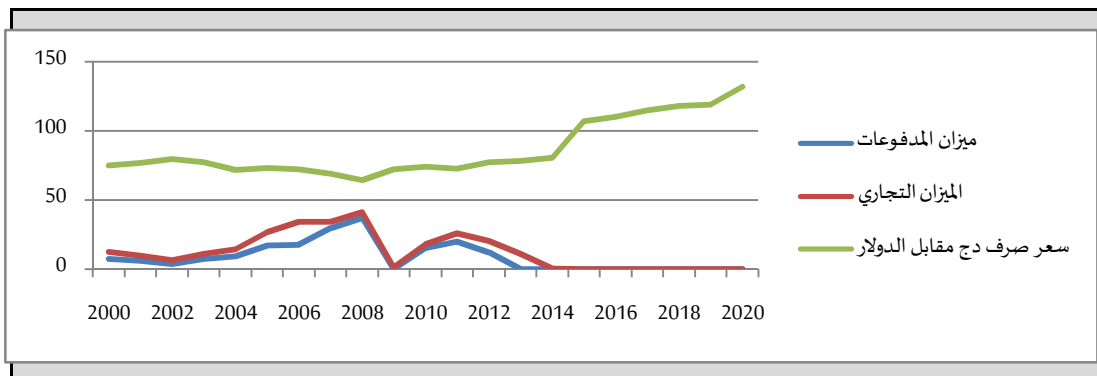
من إعداد الباحث بناء على :

- بنك الجزائر، التقارير السنوية 2006، 2008، 2007، 2010، 2019، 2016، 2017، 2021؛

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، 2008، 2013؛

- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 56، ديسمبر 2021.

الشكل رقم (04): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2020).



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم (04)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن وضع ميزان المدفوعات سجل فائضا مستمرا إلى غاية سنة 2014 التي سجلت عجزا تاريخيا منذ مطلع الألفية الثالثة حيث استمر هذا العجز بشكل متفاوت إلى غاية سنة 2020، فرغم التذبذب الذي عرفه الرصيد الموجب لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2013) إلا أنه سجل أعلى رصيد سنة 2008 بقيمة 37.04 مليار دولار وقد كان ذلك قبل الأزمة المالية العالمية التي كانت فيها أسعار البترول مرتفعة في الأسواق الدولية. بينما سجل أدنى رصيد موجب سنة 2013 بـ 130 مليون دولار وذلك عقب الأزمة المالية العالمية لسنة 2009، والتي كان لها آثار سلبية على أسعار النفط العالمية، أما بالنسبة للفترة (2014-2020) فقد سجل فيها رصيد ميزان المدفوعات عجزا مستمرا وبمعدلات انخفاض مختلفة من سنة لأخرى، حيث سجل أكبر عجز سنة 2015 بـ (27.53 مليار دولار) في حين سجل أقل عجز سنة 2014 بـ (5.88 مليار دولار)، ويرجع هذا العجز الدائم في ميزان المدفوعات اعتبارا من سنة 2014 إلى انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية، مما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات في هذه الفترة. وإذا كانت السياسة النقدية تستخدم أداة سعر الصرف للتأثير على ميزان المدفوعات من خلال رفعه أو خفضه فمن خلال الجدول نلاحظ أنه لم يكن هناك تأثير لانخفاض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري، ففي الوقت الذي ينخفض فيه سعر الصرف الدينار نلاحظ أن الميزان التجاري غالبا ما يسجل تراجعاً أو عجزاً، فعلى سبيل المثال لما انخفض سعر صرف الدينار الجزائري من 75.26 دج سنة 2000 مقابل واحد دولار إلى 79.68 دج مقابل واحد دولار سنة 2002 تراجع الميزان التجاري من 12.3 مليار دولار سنة 2000 إلى 6.7 مليار دولار سنة 2002. كما سجل الميزان التجاري عجزا بقيمة (13.62 مليار دولار) سنة 2020 في الوقت الذي سجل فيه سعر صرف الدينار الجزائري تراجعاً رهيباً حيث وصل إلى 132.13 دج مقابل واحد دولار. الأمر الذي يؤكد على أن الميزان التجاري لا يستجيب للتغيرات التي تحدث في قيمة العملة المحلية من جانب الصادرات، أما من حيث الواردات فإن الانخفاض في قيمة العملة غالبا ما يقابله تراجعاً في حجم الواردات نظرا لارتفاع أسعارها في السوق الدولي. لهذا يمكن القول أن أثر تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري كان ضعيفا نسبيا على رصيد ميزان المدفوعات من خلال الميزان التجاري، وهذا لكون أن التخفيض في قيمة العملة صاحبه تقليص حجم الواردات فقط في حين لم يظهر هذا الأثر على الصادرات نظرا لانحصارها في المحروقات التي تبقى أسعارها تتحدد في السوق الدولي. وعليه يمكن القول إن ميزان المدفوعات الذي سجل فوائض وعجزات معتبرة خلال الفترة (2000-2020)، لا يزال مرتبطا بتقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية، لذا فإن أي تغيير في سعر برمبل البترول في السوق الدولي يستجيب له وبسرعة فائقة رصيد ميزان المدفوعات، هذا ما يؤكد أن ميزان المدفوعات الجزائري لا يزال تتحكم فيه عوامل خارجية أكثر منها داخلية، الأمر الذي يجعل السياسة النقدية في الجزائر غير قادرة على المحافظة على الاستمرار في استقراره.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى فعالية السياسة النقدية في ضبط متغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000.2020)، وذلك من خلال التطرق إلى مدى فعالية السياسة النقدية في تخفيض البطالة وخلق مناصب شغل، تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع، ضبط معدل التضخم بما يتماشى والمعدل المستهدف من طرف السياسة النقدية بالإضافة إلى مدى فعاليتها في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وعليه فإن تحقيق هذه الأهداف مجتمعة سوف يزيد من فعالية السياسة النقدية في إدراك أهداف السياسة الاقتصادية، وبالتالي ضبط متغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- ✓ يتوقف تأثير السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكالدور على مدى قدرتها في التأثير على أهدافها الوسيطة كعرض النقود، معدل الفائدة وسعر الصرف وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
 - ✓ تمكنت السياسة النقدية خلال الفترة المدروسة (2000.2020) في التحكم في بعض متغيرات المربع السحري لكالدور في حين عجزت في التحكم في باقي المتغيرات الأخرى، فقد تمكنت في تحقيق هدف الاستقرار في المستوى العام للأسعار بفضل الإدارة الجيدة لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة من طرف بنك الجزائر، والتي تمكنت من امتصاص فائض السيولة على مستوى السوق النقدية الناتج عن السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة بإطلاق برامج ضخمة على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، بينما بقيت السياسة النقدية عاجزة عن تحقيق بعض المتغيرات الأخرى كالاستقرار في ميزان المدفوعات الذي لا يزال يتأثر بنسبة كبيرة بتقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية، فالفائض في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الذي حققته الجزائر خلال الألفية الثالثة يعود بالدرجة الأولى إلى زيادة حصيللة الإيرادات المحصلة من قطاع المحروقات، أما بالنسبة للواردات فقد تأثرت بنسبة معتبرة بسياسة تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري والتي كان لها دور في تقليص فاتورة الواردات، كما عجزت السياسة النقدية عن تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع وتخفيض معدلات البطالة نظرا لتأثرهما أكثر بالسياسة المالية التوسعية وتقلبات سعر برميل البترول في الأسواق العالمية. وهذا ما يؤكد عدم صحة الفرضية الثانية.
 - ✓ لم ترقى السياسة النقدية المتبعة من طرف بنك الجزائر خلال الفترة المدروسة إلى المستوى المطلوب الذي يمكنها من ضبط متغيرات المربع السحري لكالدور، نظرا لارتباط هاته المتغيرات أكثر بتغيرات الوضع الدولي كتقلبات أسعار البترول و أسعار الصرف.
- من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التالية:
- يجب الأخذ بالسياسة النقدية التي تتماشى والظروف الاقتصادية للدولة، مع منح الاستقلالية أكثر لبنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية.
 - لا بد من التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لتدعيم فعالية السياسة النقدية في تحقيق متغيرات المربع السحري لكالدور.
 - لا بد من توجيه السياسة النقدية نحو القطاعات الإنتاجية غير قطاع المحروقات، من أجل تنويع الصادرات والرفع من معدل النمو وتقليص معدلات البطالة.
 - يجب توفير بعض الشروط التي تزيد من فعالية السياسة النقدية لبلوغ أهدافها كتطوير الأسواق المالية.

5. قائمة المراجع

- 1- Jacquemin, A. fondements de l'économies analyse macro-économique et analyse économiques internationale. paris: édition payes bleues internationales, 2001p 86.
- 2- بن علي بلعزوز، عبد العزيز طيبة، تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994-2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم، الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لبشار، الجزائر، (2006).
- 3- بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، أكتوبر 2008، ص 06.
- 4- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر، الجزائر، سبتمبر 2017، ص 08.
- 5- الحلاق سعيد سامي، العجلوني محمد محمود، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2010، ص 243.
- 6- صالح مفتاح، أهداف السياسة النقدية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، مجلد 03، العدد 05، 2004، ص 224.
- 7- الطاهر عبد الله، موفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2006، ص 328.
- 8- عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص 102.
- 9- محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000.2010)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 22، 2014، ص، ص 91، 92.
- 10- محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013. تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، منشورات بنك الجزائر، الجزائر، ديسمبر 2013.
- 11- هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله، أثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكالدور دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مجلة الباحث العدد 17، 2017، ص 203.
- 12- Banque mondiale sur le site : www.banquemondiale.org.
- 13- office national des statistiques [https:// www.ons.dz](https://www.ons.dz).